The Impact of Artificial Intelligence on Social Ladder: Legal Challenges and Potential Opportunities in the Digital Age[#]

Murad M. O. Alqaddah[(1)*] **Faisal M. Alabdallat**[(2)]

(1) Researcher Amman Arab University- Jordan.

(2) Researcher, Amman Arab University- Jordan.

Received: 1/2/2026

Accepted: 10/5/2026

Published: 23/7/2026

* ***Corresponding Author:***
m.qaddah@aau.edu.jo

f.abdallat@aau.edu.jo

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.2010

Abstract

This study examines the impact of artificial intelligence on social ladder in the digital age, focusing on two axes: the legal challenges posed by artificial intelligence applications, on the one hand, and the potential opportunities that can be exploited by harnessing AI tools to serve justice and individual rights, on the other. The study aims to analyze the Jordanian legislator's position on regulating artificial intelligence, highlighting the possibility of creating a safe environment when using these technologies in a manner that is appropriate for the local community, ensuring the protection of individual fundamental rights, and proposing a set of legal solutions aiming at addressing future-oriented challenges in light of the rapid acceleration of artificial intelligence technologies and applications. This will achieve a balanced environment that protects the public interest and consolidates the concept of support for societal stability. A descriptive analytical approach was adopted, along with a comparative approach to compare the various legislations related to this field. The study focused on the most prominent legal challenges facing the use of artificial intelligence, including data privacy protection, cybersecurity issues, who bears responsibility for AI decisions, intellectual property rights protection, and human rights protection. It also presented a detailed overview of the potential opportunities for the use of artificial intelligence. The study concluded with a set of findings and recommendations, most notably the urgent need to enact modern legislation that reflects the technical development of artificial intelligence. This can be achieved by establishing a clear regulatory framework that can keep pace with the rapid development of technologies, enhancing opportunities for cooperation with advanced countries in codifying legislation with a technical dimension, especially in the field of artificial intelligence, and establishing an AI regulatory body in Jordan whose role would be to create awareness and training programs and monitor the implementation of laws related to artificial intelligence.

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

Keywords: (Artificial Intelligence – Legal Challenges – Possible Opportunities – Legal Responsibility

تأثير الذكاء الاصطناعي على السلم الاجتماعي: التحديات القانونية والفرص الممكنة في العصر الرقمي

مراد منصور القداح [1] **فيصل محمود العبداللات** [2]

(1) باحث، جامعة عمان العربية – الأردن.

(2) باحث ، جامعة عمان العربية –الاردن

ملخص

يتناول هذا البحث أثر الذكاء الاصطناعي في السلم الاجتماعي في العصر الرقمي، من خلال التركيز على محورين رئيسين؛ أولهما التحديات القانونية التي تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وثانيهما الفرص التي يمكن استثمارها من خلال توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لخدمة العدالة وصون حقوق الأفراد. ويهدف البحث إلى تحليل موقف المشرّع الأردني من تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى إمكانية إيجاد بيئة قانونية آمنة لاستخدام هذه التقنيات بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع المحلي، ويكفل حماية الحقوق الأساسية للأفراد، إلى جانب اقتراح مجموعة من الحلول القانونية القادرة على مواجهة التحديات المستقبلية في ظل التسارع المتزايد لتطور تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تحقيق بيئة قانونية متوازنة تحمي المصلحة العامة وتعزز الاستقرار المجتمعي.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن، وذلك من خلال مقارنة التشريعات المختلفة ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي. وركز على أبرز التحديات القانونية المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتها حماية خصوصية البيانات، والأمن السيبراني، وتحديد المسؤولية القانونية عن القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وصون حقوق الإنسان. كما استعرض بصورة تفصيلية أبرز الفرص التي تتيحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها ضرورة الإسراع في سن تشريعات حديثة تواكب التطور التقني المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي، من خلال وضع إطار تنظيمي واضح ومرن قادر على مواكبة التطورات التقنية المتلاحقة، وتعزيز التعاون مع الدول الرائدة في مجال تقنين التشريعات ذات البعد التقني، ولا سيما التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى

إنشاء هيئة وطنية متخصصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الأردن، تتولى نشر الوعي، وتنفيذ برامج التدريب، ومتابعة تطبيق التشريعات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي.
الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، التحديات القانونية، الفرص الممكنة، المسؤولية القانونية.

المقدمة.

الذكاء الاصطناعي هو ذلك المجال العلمي المتخصص والمهتم بتطوير مجموعة من البرمجيات التي تستهدف تقليد الامكانيات البشرية في تنفيذ المهام المطلوبة من خلال خوارزميات معقدة. ومنذ بداية ظهوره، كان للذكاء الاصطناعي تأثير واضح في مختلف الاصعدة والعلوم مثل التعليم، الاقتصاد والتجارة، والصناعة والهندسة، والعلوم الطبية، وأصبحت تلك الخدمات التقنية التي تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءًا مهما ومطلوب في كل تفاصيل حياتنا العملية، وأدى ذلك إلى تغيرات جوهرية في مجموعة لا تحصى من جوانب الحياة، إلا أن هذه الخدمات ذات الصبغة التقنية تحمل في اروقتها عديد التحديات القانونية ذات البعد الاجتماعي التي تتطلب رسم أطار قانوني لاحتوائها من خلال صياغة قوانين خاصة.

ولا يُعد الذكاء الاصطناعي أداة تقنية لرفع مقدرة وسرعة الأنجاز وكفاءة النتائج فحسب، بل هو دافع اساسي لاعادة بناء المجتمعات واساليب عملها وطرق تفكيرها، وعلى الرغم من الفوائد الجمة التي ينتجها علم الذكاء الاصطناعي، فإنه ومن الجهة المقابلة يخلف عديد الاشكاليات، ومنها كيفية حماية حقوق الافراد والمؤسسات، وحماية الحياة الخاصة، اضافة الى مجموعة من المخاوف في مجال الامن السيبراني، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، هذه الاشكاليات أصبحت تؤرق كافة المجتمعات وتدق ناقوس الخطر لضرورة البحث عن تشريعات تعالج الفراغ القانوني الذي خلفته تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتشير النتائج الملموسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يرسم طريق ايجابي في عديد المجالات، ومنها تحسين الأداء الوظيفي والإداري ورفع الأنتاجية، إلا أن مشرعنا الاردني يواجه صعوبات في خلق منظومة تشريعية تحاكي متطلبات التقنيات الحديثة في عصر الذكاء الاصطناعي بهدف حماية مجموعة الحقوق والحريات للأفراد وضمان عدم انتهاكها.

مشكلة البحث:-

تتلخص إشكالية البحث في دراسة مدى تأثير تقنيات وبرامج الذكاء الاصطناعي على السلم الاجتماعي في الأردن على وجه الخصوص، وكيف يساهم التطور التقني والتكنولوجي في التأثير على منظومة العدالة الاجتماعية، وما هي التحديات القانونية التي تطرح نفسها في التطبيق العملي عند مواجهة الاعتداءات والانتهاكات التي قد يخلفها الذكاء الاصطناعي في الأطار المحلي والعالمي، كذلك فان البحث يطرح عديد التساؤلات حول الفرص الممكنة والقابلة للتطبيق لمواجهة ثورة الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وامكانية استخدامها لدعم منظومة السلم المجتمعي ورسم أطار قانوني واضح يسمح بحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها بما هو اتي:

1. طرح ودراسة مجموعة التحديات القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأردن لعديد المجالات مثل حماية خصوصية الأفراد، الأمن السيبراني واشكالياته، الملكية الفكرية، حماية البيانات.
2. تسليط الضوء على الفرص الممكنة التي يمكن أن ينتجها الذكاء الاصطناعي في تعزيز السلم المجتمعي، بهدف الارتقاء بالعدالة الاجتماعية، وتحقيق بيئة متوازنة بين التقنيات الحديثة والحقوق التي كفلها القانون للأفراد.
3. تحليل موقف المشرع الأردني في تنظيم موضوع الذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على إمكانية خلق بيئة امنة عند استخدام تلك التقنيات بما يتناسب مع المجتمع المحلي، وضمان حماية الحقوق الاساسية للافراد.
4. اقتراح مجموعة من الحلول القانونية التي تهدف الى مواجهة التحديات ذات البعد المستقبلي في ظل التسارع الرهيب بتقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يحقق بيئة متوازنة تحمي المصلحة العامة وترسخ مفاهيم الاستقرار المجتمعي.

منهجية البحث: -

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة وحسب طبيعة مشكلة الدراسة وخصوصيتها والأهداف الكامنة

وراءها لأسلوب البحث الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إيراد النصوص القانونية ذات الصلة الواردة في التشريع الأردني بصفة خاصة، وتحليلها وإبداء الرأي الشخصي فيها.

ومن الممكن أن يتناول الباحث في هذا البحث أكثر من أسلوب من أساليب البحث العلمي للوصول إلى نتائج إيجابية وشاملة، مع التركيز على أسلوب المقارنة بين النصوص التشريعية وعلاقتها بالواقع العلمي، وذلك من خلال استنباط القواعد القانونية لتكون أساس تشريعي لمجموعة التحديات القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وبيان أوجه القصور للخروج بنتائج وتوصيات تشكل إضافة قانونية بحثية .

الدراسات السابقة:-

1.دراسة الدعجة، بخيت (2023) دار الثقافة، عمان، الأردن

تناولت هذه الدراسة الموسومة ب : "الذكاء الاصطناعي أحد تحديات المسؤولية المدنية المعاصرة"، الحاجة الملحة لتطوير تشريعات تتناسب مع التكنولوجيا الحديثة، وكيفية مواجهة التحديات المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني والملكية الفكرية في نطاق المسؤولية المدنية، وأشار الباحث في دراسته إلى أهمية إنشاء إطار قانوني مرن يتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة. كما استعرض التحديات التي تواجه المشرع الأردني في دمج الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني بشكل عملي وفعال.

المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 8، العدد9. ،)2. دراسة عبد الحميد، ياسمين (2020 تناولت هذه الدراسة الموسومة ب: " التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي " تطبيقات وبرامج الذكاء الاصطناعي في القانون المقارن، مع التركيز على الجوانب ذات البعد القانوني للذكاء الاصطناعي في جمهورية مصر العربية، واستعرضت الباحثة في دراستها الأطر القانونية المتبعة في بعض الدول التي نظمت الذكاء الاصطناعي، مشيرًه إلى الجهود المتسارعة المبذولة لإنشاء منظومات تشريعية خاصة تتناسب مع العصر الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المتسارعة لمواجهة مجموعة من التحديات ذات الصلة.

مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية، اصدار خاص. ،)3. دراسة الحموتي، الزهرة، (2024 بحثت هذه الدراسة الموسومة ب: " دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون "في تأثير الذكاء الاصطناعي على الحريات والحقوق، مسلطة الضوء على التحديات بهدف فرض سيادة القانون.

وتطرقت الدراسة إلى وصف بعض الممارسات التي تشكل انتهاك لخصوصية الأفراد، وفي الجانب المقابل اشارت الباحثة الى امكانية اصدار الأحكام القضائية بالاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأكدت على ضرورة خلق قواعد قانونية تضمن توفير الحماية القانونية لحقوق الأفراد في عصر الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: التحديات القانونية المتولدة عن الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يوفر بيئة خصبة لسيطرة تكنولوجيا المعلومات ويعمق سيادة مفهوم الاعتماد على تطبيقات رقمية في مختلف المجالات الحياتية، ومن أبرز هذه المجالات هو المجال القانوني الذي يجب أن يتماشى مع هذه الطفرة المتسارعة لضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد، ويؤكد هذا التسارع على أهمية التماشي بين القاعدة القانونية وتكنولوجيا المعلومات في العصر الرقمي، مما يجعل المشرع الأردني امام عديد التحديات لفرض سيادة القانون في القضايا المتولدة عن الذكاء الاصطناعي، وتتنوع هذه التحديات بين خصوصية الأفراد وحماية المعلومات الشخصية والبيانات، ومدى المسؤولية القانونية بشقيها المدني والجزائي عن القرارات التي يصدرها الذكاء الاصطناعي بناء على المهام المطلوبة منه، وكذلك الأمن السيبراني وما يطرحه من اشكاليات قانونية، وبناء على ما تقدم تنهض أهمية ان يتولى المشرع زمام الأمور في صياغة قواعد قانونية تواكب هذه الأشكاليات ذات البعد التقني، ويصبح من الضروري مراجعة الأطار التشريعي القائم لضمان حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة بمفهومها الواسع.

استنادا على ما تقدم سوف نتناول بهذا الفرع أبرز التحديات القانونية المتولدة عن الذكاء الأصطناعي، وهي:

<u>الفرع الاول: تحديات حماية الخصوصية والبيانات:</u>

تعرف البيانات الشخصية بانها تلك المعلومات التي يسعى الفرد الى اكسائها بالسرية بحيث يتعذر على الغير الاطلاع عليها دون اذن، وهي بالغالب الاعم معلومات تتعلق بالعائلة والحياة الشخصية بالاضافة الى الناحية المالية وكذلك الصحة (سليم، 2012، ص24).

خصوصية الأفراد وحماية البيانات ذات الصبغة الشخصية تعد من أهم القضايا المركزية التي تطرحها تقنية الذكاء الاصطناعي، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي قائم في الاساس على جمع المعلومات وتحليل البيانات بكميات هائلة دون التفريق بين البيانات العامة المتاحة للجميع

وتلك البيانات ذات الطابع الشخصي الحساس. ويجب ان يستقر في الذهن ان استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من القطاعات أصبح سمة بارزة مثل قطاع الرعاية الصحية، وقطاع التعليم في المدارس والجامعات، والقطاع الاقتصادي والتجاري، مما يولد أشكاليات قانونية تتركز على حماية هذه البيانات من مخاوف الانتهاك في حال عدم حمايتها وفرض سيادة القانون، ومن هنا نرى ان الحاجة اصبحت ماسة الى ان تتماشى القواعد القانونية مع هذه البيئة الرقمية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، من خلال خلق منظومة تشريعية حديثة تتضمن قوالب الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحديث هذه التشريعات بما يتماشى مع التطور التقني الهائل.

بمراجعتنا للمكتبة التشريعية الأردنية في هذا السياق، نجد ان قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 عالج بعض الجوانب المتعلقة بحماية البيانات بصورة عامة، إلا أن هذا القانون امام تحديات جمة في ظل التسارع التكنولوجي وخصوصا تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي لم يكرس لها قواعد قانونية خاصة. ومن بعض الجوانب التي عالجها القانون المذكور أن أي جهة تقوم بجمع أو معالجة البيانات الشخصية يجب أن تحصل على موافقة الفرد المعني وتستخدم البيانات لأغراض محددة ومشروعة فقط (المادة 4، قانون حماية البيانات الشخصية الأردني)، لكننا نرى ان ظهور تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تجعل من المهم تحديث وتعديل هذا القانون ليشمل نصوصا أكثر وضوحا وتحديدًا لحماية البيانات من خطر التطبيقات الذكية.

الفرع الثاني: قضايا الأمن السيبراني:

الأمن السيبراني هو مجموعة المهام والوسائل والاجراءات ذات الصبغة الأمنية والتي تتضمن توجيهات وتعليمات وكذلك تدريبات، والتي تهدف الى توفير حماية للمستخدم والمؤسسة وكذلك كافة الموجودات والبيانات في البيئة الرقمية (جاب الله، 2022، ص 2243)، ويشكل الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات ذات البعد القانوني في العصر التقني و في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث أن تعاظم دور الأنظمة الذكية في عديد المجالات يزيد من مخاطر تعرض هذه التطبيقات والأنظمة لهجمات قرصنة تؤدي إلى تسريب بيانات حساسة أو تعطب الأنظمة بشكل كلي، ونرى ان تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الصحية والمالية وكذلك التعليمية يعظم فرص تعرض هذه الأنظمة للهجمات الإلكترونية مما قد يهدد بيانات الأفراد والشركات على حد سواء.

في هذا الصدد، يعد قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015 من أهم التشريعات الأردنية التي تتعلق بالأمن السيبراني، ويعالج هذا القانون كيفية خلق بيئة امنة لحماية البيانات الرقمية ويحدد مسؤوليات الأفراد والشركات في حال وقوع هجوم سيبراني، وكما يفرض القانون عقوبات على الأفراد و المؤسسات التي تقصر في حماية البيانات الشخصية وتسهّل اختراقاتها (الطيار، 2020، ص265 وما يليها)، لكن مع تزايد التهديدات السيبرانية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، هناك حاجة ماسة لتطويروتحديث هذا القانون بما يتناسب مع التقنيات ذات الصبغة الحديثة والتهديدات المتسارعة.

كما أن قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (17) لسنة 2023 الذي يركز على حماية البيانات الرقمية من الهجمات السيبرانية، يعد من القوانين ذات الأهمية التي يجب تحديثها بما يتماشى مع تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وفي العصر الرقمي تنهض أهمية بالغة تتمثل بأتخاذ إجراءات استباقية ذات طابع وقائي مثل التشفير للبيانات، وخلق مجموعة خطط للاستجابات السريعة في حال التعرض لهجوم او اختراق سيبراني، ونرى في هذا السياق انه ينبغي على المشرع الأردني تطوير وتحديث هذا القوانين ليشمل تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تمثل تهديدًا حقيقيا للأمن الرقمي.

الفرع الثالث: المسؤولية القانونية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي:

المسؤولية القانونية عن القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي هي إحدى القضايا القانونية الأكثر تعقيدًا وأهمية التي يواجهها المشرع المقارن، نظرًا لأن الأنظمة الذكية تعتمد على خوارزميات معقدة لاتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمع، وتصبح المسؤولية عن هذه القرارات موضع تساؤل، ففي حال حدوث خطأ أو ضرر نتيجة للقرارات التي تتخذها هذه الأنظمة، من سيكون المسؤول عن الضرر أو الخطأ؟ هل هي الشركة المطورة للنظام؟ أم المستخدم للنظام؟ أم الشركة المالكة لتطبيق للذكاء الاصطناعي؟ (نصار، 2023، ص1490).
منظومة التشريعات الأردنية، لا تتضمن بشكل محدد المسؤولية القانونية للأضرار الناجمة عن القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي، لهذا يتعين على المشرع الأردني تحديث هذا القانون ليشمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية، ورسم أطار قانوني واضح حول من يتحمل المسؤولية في الحالات التي يسبب فيها الذكاء الاصطناعي

الأضرار أو الأخطاء (الدعجة، 2023، ص. 132)، كما نتمنى على مشرعنا أن يتضمن هذا التحديث بندًا يحدد الاسس التي يجب أن يتبعها المالكون والمطورون والمستخدمون لتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي قانونياً.

الفرع الرابع: حقوق الإنسان في ظل الذكاء الاصطناعي:

يعتبر تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان من القضايا الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التشريعات القانونية الأردنية، حيث يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتهاك حقوق الأفراد مثل الحق في حرمة الحياة الخاصة، والحق في حرية التعبير، والحق في المحاكمة العادلة، ففي العديد من الحالات قد تستخدم الأنظمة الذكية خوارزميات قد تكون متحيزة أو عنصرية، مما يضر بحقوق الأفراد على الرغم من أن المركز الوطني لحقوق الانسان يكرس كل جهوده على حماية حقوق الأفراد، إلا أن هذه الجهود لا تتسع لتشمل بشكل محدد حالات الذكاء الاصطناعي واستخدامه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد، لذا من الضروري على المشرع الأردني أن يخلق نصوص قانونية لتشمل تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بما يضمن احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ونرى أن الحل يكمن في خلق إطار قانوني واضح يمنع استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التي قد تؤدي إلى التمييز أو انتهاك حقوق الإنسان، وفرض جزاءات على مخالفة هذه النصوص القانونية (محمد، 2024، ص 384).

الفرع الخامس: الملكية الفكرية في استخدام الذكاء الاصطناعي:

تعد الملكية الفكرية من أهم المبادئ التي يسعى المشرع الأردني لحمايتها وشانه في ذلك شان كافة التشريعات المقارنة، وتعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي خطر فعليا يهدد حق الملكية الفكرية من خلال جمع المعلومات والبيانات دون نسبها لمؤلفيها، ويتعين أن تكون الأنظمة الذكية قابلة للفحص والتقييم من قبل الأفراد المعنيين وتحمي حقوق الملكية الفكرية، بحيث يكون للأفراد الحق في فهم مصدر المعلومات والبيانات وعدم نسبها لقدرات الذكاء الاصطناعي، وفي حال كانت المعلومات والبيانات تعتمد على خوارزميات معقدة يصعب فهمها، ينبغي أن يتضمن القانون الأردني آليات تضمن الشفافية وتحمي حق المؤلف.

في هذا السياق، يمكن لقانون حماية حق المؤلف الأردني رقم (22) لسنة 1992، أن

يتضمن أحكامًا تتعلق بالشفافية في تصميم الخوارزميات المستخدمة في الأنظمة الذكية، وتوضيح مصدر المعلومات، بحيث يتم توضيح كيفية عمل هذه الأنظمة وكيفية اتخاذ القرارات وتوفير مصدر المعلومات، كما يمكن لهذا القانون أن يشرع نصا لضمان أن الأفراد يمكنهم الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الأنظمة وطلب توضيحات بشأن القرارات التي تم اتخاذها، اضافة الى خلق طريقة الكترونية تحمي حق المؤلف وتجبر مواقع الذكاء الاصطناعي على توثيق المعلومات مع فرض جزاءات رادعه في حالة مخالفة القانون (ابوطالب، 2024، ص 1058).

المطلب الثاني: الفرص الممكنة لتطويع الذكاء الاصطناعي لحماية السلم الاجتماعي:

في العصر الحالي الذي يشهد فيه العالم ثورة التكنولوجيا والتقنيات المتسارعة، أصبح اصطلاح الذكاء الاصطناعي أبرز المحركات المتطورة للتغيير في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، و كذلك اصبح الذكاء الاصطناعي قادرا على توفير فرصًا متعددة لتحسين المنظومة القضائية، وتعزيز الأمن المجتمعي، وحماية حقوق الإنسان، وتوفير حلول غير تقليدية للقضايا التي تهدد السلم المجتمعي، يتجلى ذلك من خلال استخدام تقنيات التكنولوجيا المتقدمة، ومن خلال ذلك يمكن تحسين فعالية المؤسسات الخاصة والحكومية، وكذلك تعميق مفاهيم العدالة، وتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد في الدولة الواحدة، وبناء على ما تقدم سوف نقوم بتسليط الضوء على جملة من الفرص المتاحة والممكنة لتطويع الذكاء الاصطناعي لخدمة السلم المجتمعي، وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: تعزيز العدالة القضائية من خلال الذكاء الاصطناعي:

من أهم الفرص الممكنة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي تعزيز وتحسين العدالة بمفومها الاجتماعي من خلال تقديم أساليب أكثر فعالية واعلى دقة في اصدار الاحكام والقرارات القضائية، ويساهم الذكاء الاصطناعي في سرعة البت في القضايا المطروحة امام الجهات القضائية، والحد من طول امد التقاضي الذي قد يسببه تزايد عدد القضايا المعروضة امام المحاكم المختصة، كما يساهم في الحد من الأخطاء ذات الطابع البشري التي قد تحدث في اطوار المحاكمات، ومن جهة اخرى يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي دورًا هاما في الحد من التحيز والمحاباة في الأحكام القضائية من خلال ضمان الحيادية في القضايا المنظورة بشكل متساوٍ دون التأثر بالعوامل

الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية(علي الدين، 2024، ص 1177).

علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تطبيق القواعد القانونية وتحليل البيانات القضائية بشكل أكثر فعالية، مما يساهم في زيادة قدرة المحاكم المختصة على اصدار أحكام دقيقة وأكثر عدالة، مثلاً في القضايا العمالية، يمكن استخدام خوارزميات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل القوانين العمالية وتطبيقها بشكل منصف على جميع القضايا، مما يساهم في أحقاق الحق والقضاء على التحيز البشري بين المتقاضين.

من جهة اخرى، يمكن تطويع الذكاء الاصطناعي لتحليل وتفسير القضايا المتعلقة بحقوق الأنسان، مثل قضايا العنف الأسري أو العنصرية أو التمييز، من خلال تطبيق الأنظمة والبرمجيات الذكية التي يمكن لها فرز القضايا وتنظيمها وأجراء المقتضى القضائي المناسب لكل قضية على حدا، ويساهم هذا في تسريع الفصل وسلاسة الإجراءات القضائية(محمد، 2024، ص 390)، الا اننا نرى في ذلك انه وكان من الممكن تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في الأجراءات القضائية، الا ان ذلك لا يتناسب مع مبادىء قانونية راسخة في أصدار الأحكام القضائبة ومنها مبدأ القناعة الوجدانية للقاضي في القضايا الجزائية.

<u>الفرع الثاني: تطويع الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشفافية في الحكومات والمؤسسات العامة:</u>

من أبرز الفرص المتاحة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في باب حماية السلم المجتمعي هي تعزيز مفهوم الشفافية في المؤسسات والدوائر الحكومية، ففي العديد من الدول وخاصة النامية منها، تعد من أهم التحديات التي تواجه تلك الدول وحكوماتها وجود مستويات مرتفعة من الفساد بصوره المختلفة، ونقص في تكافؤ الفرص والشفافية في أصدار القرارات، من هذا المنطلق يمكن للذكاء الاصطناعي بتطبيقاته المختلفة أن يلعب دورًا رئيسياً في توفير بيئة مكافحة للفساد والواسطة والمحسوبية وعدم تكافؤ الفرص، من خلال تحليل البيانات بموضوعية وفرض رقابة دقيقة على جميع الإجراءات والقرارات الحكومية، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن أي تجاوزات مالية داخل الدوائر الحكومية من خلال التحليل الذكي والدقيق للبيانات المتعلقة بالمصروفات والإنفاق العام، والكشف عن عقود المشاريع الموقعة مع الشركات الخاصة والأفراد، فمثل هذه الأنظمة الذكية تساعد في تقليص الفرص للفاسدين والمفسدين وتعمل على خلق جو من الثقة بين الدولة ومؤسساتها وجمهورالمواطنين، وهو ما يصبو اليه قانون النزاهة ومكافحة

الفساد الأردني رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته، الذي يهدف إلى تعزيز مفاهيم الشفافية ومنع الفساد، ونرى في هذا السياق أمكانية تطويع الذكاء الاصطناعي لكي يكون أداة رصد للكشف المبكر عن الأنشطة والتصرفات المشبوهة، وفرض جو من الرقابة للوصول الى بيئة صحية بعيدا عن أشكال الفساد الاداري في الجهاز الحكومي(فؤاد، 2023، ص 1964).

الفرع الثالث: تحسين منظومة الأمن الاجتماعي وحماية الأفراد والمؤسسات من الجرائم الإلكترونية:

تطويع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني تمثل فرصة حقيقية في حماية حقوق وحريات الأفراد من الجرائم الإلكترونية التي قد تهدد استقرار المجتمع وامنه مع تزايد استخدام العالم الافتراضي في الحياة اليومية وعلى كافة الاصعدة، والواقع العملي يثبت تزايد تهديدات الأفراد والمؤسسات من الهجمات الإلكترونية مثل التجسس أو الاختراق أو التحرش الإلكتروني.

ان تفعيل منظومة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في الاكتشاف المبكر عن محاولات التهديدات الأمنية، من خلال استخدام تقنيات وخوارزميات التعرف على الأنماط الالكترونية وتحليل البيانات بصورة دقيقة لتحديد المشبوه منها عبر العالم التقني، وكذلك يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحسين القدرة على الحظر السريع لتلافي الجرائم الإلكترونية من خلال خلق مجموعة من البرمجيات ذات التشفير للحماية، ومثال ذلك يستطيع الذكاء الاصطناعي تحديد كل حساب الكتروني يدعو الى التحريض على الارهاب أو العنف أو بث خطاب الكراهية، مما يساهم في تعزيز الأمن المجتمعي ومساعدة الجهات المختصة لدرء مثل هذه المخاطر(إبراهيم، 2021، ص. 2828).

ويُعد قانون الجرائم الإلكترونية الأردني من التشريعات الهامة التي تسعى للحد من هذه التهديدات، ويمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في تطبيق هذا القانون بشكل أكثر جدية، وبالتالي تحقيق نتائج عملية في القضاء على الجرائم الإلكترونية قبل تولدها، الا اننا نرى في هذا المقام ان القانون بحاجة لأدخال اصطلاحات الذكاء الاصطناعي ومحاولة ايجاد عقوبات رادعة للحماية من هذه المخاطر التي تتطلب التعديل المستمر لمحاكاة التطور التكنولوجي.

الفرع الرابع: المساهمة في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية عبر تحليل البيانات:

الذكاء الاصطناعي يمكن تطويعه ليساهم في تحسين صياغة السياسات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير الأدوات التي تساعد في جمع وتحليل البيانات بصورة سلسلة، وذلك من خلال تحليل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة مثلا بمستوى الفقر، نسب البطالة، التعليم المدرسي والجامعي، الرعاية الصحية، ومن جهة اخرى يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم نتائج وتوصيات دقيقة لمصدري القرارات بهدف بيان طرق تحسين حياة الأفراد.

وتجدر الأشارة الى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن من خلال تحديد القطاعات التي تحتاج إلى إصلاحات مستعجلة لا تحتمل التاخير، وتوجيه كافة الموارد بشكل أكثر زخماً لتحقيق اقصى درجات الفائدة للمجتمع ككل، ومثال ذلك برنامج المساعدات الاجتماعية في الأردن فيمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحديد الأسر ذات الحاجة الماسة للدعم وبالتالي تقديم المساعدات بسرعة أكثر وبفعالية أعلى.

كما يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تحقيق العدالة على الصعيد الأقتصادي، ومثال ذلك رصد التفاوت بالقوة الشرائية بين المناطق داخل المملكة، مما يسمح بخلق استراتيجيات ومبادرات تهدف لتحقيق التنمية بصورة مستدامة وشاملة للقطاعات والفئات المستهدفة في المجتمع (خليل، 2023).

الفرع الخامس: تعزيز منظومة حماية حقوق الإنسان:

من الفرص الممكنة التي يمكن استغلالها من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي تعزيز حماية حقوق الإنسان، من خلال تطويع الذكاء الاصطناعي لخدمة آليات الرقابة على كافة الدوائر والمؤسسات التي قد ترتكب تجاوزات على حقوق الإنسان، وكذلك يمكن مراقبة وتحليل كافة البيانات التي تكشف عن الانتهاكات في كافة القطاعات، وخصوصا تلك التي في تماس مباشر من مع المواطنين، ومثالها دور رعاية الأيتام أو مراكز ايواء العجزة أو مراكزحماية الأسرة.

ومن خلال تطبيق الأنظمة الذكية لمراقبة أنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، يمكن تحسين فعالية التطبيق لهذه القوانين التي تسعى الى حماية حقوق الأفراد في المجتمع، ومثال ذلك، يمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لمراقبة مدى تطبيق قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017) والتأكد من احترامه، وتحليل كافة البيانات المتعلقة بذلك والتي تظهر مدى الالتزام به من الناحية العملية.

الخاتمة:

إن تـأثير الـذكاء الاصـطناعي المتسـارع علـى مختلـف مجـالات الحيـاة بابعادهـا الأجتماعيـة والاقتصادية في عصرنا الحالي في ظل البيئة الرقمية وتطور التكنولوجيا يولد فراغ قانوني يتطلب تطوير كافة القوانين وصياغة تشريعات تحاكي هذه التحولات التقنية، فالذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره تقنية تكميلية فحسب، وانما أسلوب حياة متكامل ومجال أساسي لا يمكن التغاضي عنه في كافة القطاعات في المجتمعات الحديثة، وبينما يتيح الذكاء الاصطناعي مجموعة من الفرص الممكنة لتطويعه لخدمة العدالة وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، الا انه في الجانب الاخر يطرح عديد الاشكاليات القانونية التي بحثنا لها عن حلول عملية بصبغة قانونية، ومنها كيفية حماية الخصوصية وتفادي مخاطر الهجمات السيبرانية والية حماية حقوق الأنسان، ومن يتحمل المسؤولية القانونية عن قرارات الذكاء الاصطناعي.

نتائج البحث:

توصلنا من خلال دراستنا الموسومة ب "تأثير الذكاء الاصطناعي على السلم الاجتماعي: التحديات القانونية والفرص الممكنة في العصر الرقمي"، الى جملة من النتائج يمكن أجمالها بما هو اتي:

1. تعد خصوصية الأفراد وحماية البيانات ذات الصبغة الشخصية من أهم القضايا المركزية التي تولدها تقنية الذكاء الاصطناعي، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي قائم في الاساس على جمع المعلومات وتحليل البيانات بكميات هائلة دون التفريق بين البيانات العامة المتاحة للجميع وتلك البيانات ذات الطابع الشخصي الحساس.

2. يشكل الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات ذات البعد القانوني في العصر التقني في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث أن تعاظم دور الأنظمة الذكية في عديد المجالات يزيد من مخاطر تعرض هذه التطبيقات والأنظمة لهجمات قرصنة تؤدي إلى تسريب بيانات حساسة أو تعطب الأنظمة بشكل كلي، ونرى ان تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الصحية والمالية وكذلك التعليمية يعظم فرص تعرض هذه الأنظمة للهجمات الإلكترونية مما قد يهدد بيانات الأفراد والشركات على حد سواء.

3. المسؤولية القانونية عن القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي هي إحدى القضايا القانونية الأكثر تعقيدًا وأهمية التي يواجهها المشرع المقارن، نظرًا لأن الأنظمة الذكية تعتمد على خوارزميات معقدة لاتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمع.

4. يعتبر تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان من القضايا الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التشريعات القانونية الأردنية، حيث يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتهاك حقوق الأفراد مثل الحق في حرمة الحياة الخاصة، والحق في حرية التعبير، والحق في المحاكمة العادلة.

5. تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي خطر فعليا يهدد حق الملكية الفكرية من خلال جمع المعلومات والبيانات دون نسبها لمؤلفيها، ويتعين أن تكون الأنظمة الذكية قابلة للفحص والتقييم من قبل الأفراد المعنيين وتحمي حقوق الملكية الفكرية، بحيث يكون للأفراد الحق في فهم مصدر المعلومات والبيانات وعدم نسبها لقدرات الذكاء الاصطناعي.

6. قد يساهم الذكاء الاصطناعي في سرعة البت في القضايا المطروحة امام الجهات القضائية، والحد من طول امد التقاضي الذي قد يسببه تزايد عدد القضايا المعروضة امام المحاكم المختصة، كما يساهم في الحد من الأخطاء ذات الطابع البشري التي قد تحدث في اطوار المحاكمات.

7. يمكن للذكاء الاصطناعي بتطبيقاته المختلفة أن يلعب دورًا رئيسياً في توفير بيئة مكافحة للفساد والواسطة والمحسوبية وعدم تكافؤ الفرص، من خلال تحليل البيانات بموضوعية وفرض رقابة دقيقة على جميع الإجراءات والقرارات الحكومية.

8. ان تفعيل منظومة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في الاكتشاف المبكر عن محاولات التهديدات الأمنية من خلال استخدام تقنيات وخوارزميات التعرف على الأنماط الالكترونية وتحليل البيانات بصورة دقيقة لتحديد المشبوه منها عبر العالم التقني، وكذلك يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحسين القدرة على الحظر السريع لتلافي الجرائم الإلكترونية من خلال خلق مجموعة من البرمجيات ذات التشفير للحماية.

9. الذكاء الاصطناعي يمكن تطويعه ليساهم في تحسين صياغة السياسات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير الأدوات التي تساعد في جمع وتحليل البيانات بصورة سلسلة، وذلك من خلال تحليل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة مثلا بمستوى الفقر، نسب البطالة، التعليم المدرسي والجامعي، الرعاية الصحية.

10. من الفرص الممكنة التي يمكن استغلالها من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي تعزيز حماية حقوق الإنسان، من خلال تطويع الذكاء الاصطناعي لخدمة آليات الرقابة على كافة الدوائر والمؤسسات التي قد ترتكب تجاوزات على حقوق الإنسان.

التوصيات:

1. نتمنى على المشرع الأردني خلق منظومة تشريعية حديثة تحاكي التطور التكنولوجي والتقني في العصر الرقمي من خلال:

أ. إقرار قوانين خاصة تنظم وتعالج التطبيقات التقنية الحديثة ومنها تقنية الذكاء الاصطناعي.

ب. تطوير التشريعات النافذة لمحاكاة برامج الذكاء الاصطناعي، بهدف حماية حقوق الأفراد من الانتهاكات التي ولدتها هذه التطبيقات، ومن هذه التشريعات قانون حماية البيانات الشخصية، قانون الجرائم الإلكترونية، قانون حماية حق المؤلف.

2. نتمنى على المشرع الأردني تعزيز فرص التعاون مع الدول المتقدمة في تقنين التشريعات ذات البعد التقني وخصوصا في مجال الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من تلك التجارب العملية، بهدف الوصول الى حلول قانونية للاشكاليات التي تطرحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

3. نتمنى على المشرع الاردني المراجعة المستمرة والتحديث الدوري لكافة القوانيين ذات الصلة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يتلائم مع التطور الرهيب الذي يعيشه العالم التقني.

4. نتمنى على المشرع الأردني انشاء هيئة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الأردن يكون دورها خلق برامج للتوعية والتدريب ومراقبة مدى تطبيق القوانيين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتقديم توصيات بناء على التغذية الراجعة في هذا السياق.

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب والابحاث والمقالات القانونية:

1. إبراهيم، علي أحمد، 2021، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 9، العدد 8، القاهرة، مصر.

2. أبوطالب، هشام محمد، 2024، حق الملكية الفكرية في إطار الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية، المجلد الخامس، الاصدار الخاص، عمان، الاردن.

3. جاب الله، عادل، 2022، وسائل حماية الأمن السيبراني، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد

(34)، الجزء الثالث، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2022.
4. خليل، ناورز، 2023، الذكاء الاصطناعي في خدمة السياسة، مقال منشور في الموقع الالكتروني: تاريخ المشاهدة 3-4-2025.www.skynewsarabia.com
6. الدعجة، د بخيت، 2023، الذكاء الاصطناعي أحد تحديات المسؤولية المدنية المعاصرة، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن.
7. سليم، وليد السيد، 2012، ضمانات الخصوصية في الإنترنت، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر.
8. الطيار، حسين بن سلمان، 2020، الأمن السيبراني في منظور مقاصد الشرع، مجلة جامعة الطائف للعلوم الانسانية، مجلد (6)، العدد (21)، المملكة العربية السعودية.
9. على الدين، د رشا، 2024، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، المجلد 14، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون – ابريل – 2024، المنصورة، مصر.
10. فؤاد، عمرو احمد، 2023، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الاداري، مجلة روح القانون، جامعة طنطا، المجلد 35، العدد 102، عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الثامن – التكنولوجيا والقانون، طنطا، مصر.
11. محمد، سمر عادل شحاته، 2024، الذكاء الاصطناعي وحقوق الأنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد (66)، العدد (3)، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، مصر.
12. نصار، مها يسري، 2023، المسئولية القانونية للذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 13، العدد7، القاهرة، مصر.

ثانيا: القوانيين:

قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (17) لسنة 2023.
قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015.
قانون النزاهة ومكافحة الفساد الأردني رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته.
قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017).
قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.
قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم (22) لسنة 1992.